

23/10/2019

من وزير المالية
إلى

N° 3596

الموضوع: حول الأداء على التكوين المهني والمساهمة في صندوق النهوض بالمسكن
لفائدة الأجراء
المرجع: مكتبكم الوارد علينا بتاريخ 11 أكتوبر 2019

لقد أقدتم بمقتضى مكتبكم المشار إليه أعلاه أن شركتكم تقوم بصناعة البلور وتنشط منذ سنة 2003 بمنطقة وانتفعت بالامتيازات الجبائية في مادة الضريبة على الشركات والمساهمة في صندوق النهوض بالمسكن لفائدة الأجراء لمدة 5 سنوات وطلبتكم معرفة بعض التوضيحات حول تطبيق الإعفاء من الأداء على التكوين المهني والمساهمة في صندوق النهوض بالمسكن لفائدة الأجراء طبقا لأحكام القانون المتعلق بمراجعة منظومة الامتيازات الجبائية وطلبتكم استرجاع المبالغ المدفوعة.

جوابا، يشرفني إعلامكم أنه طبقا لأحكام الفصل 29 مكرر من قانون المالية لسنة 1989 كما تم إتمامه خاصة بالفصل 8 من القانون عدد 8 لسنة 2017 المؤرخ في 14 فيفري 2017 المتعلق بمراجعة منظومة الإمتيازات الجبائية لا يستوجب الأداء على التكوين المهني خاصة على المؤسسات المنتفعة بامتيازات التنمية الجهوية على معنى التشريع الجاري به العمل. كما تعفى المؤسسات المذكورة من المساهمة في صندوق النهوض بالمسكن لفائدة الأجراء وذلك طبقا لأحكام الفصل الأول من القانون عدد 54 لسنة 1977 المؤرخ في 3 أوت 1977 كما تم تنقيحه بالفصل 7 من القانون عدد 8 لسنة 2017 المشار إليه أعلاه.

وعلى هذا الأساس، وباعتبار أن نشاط صناعة البلور لا يندرج ضمن قائمة الأنشطة المستثناة من الانتفاع بالامتيازات الجبائية بعنوان التنمية الجهوية وأن الشركة منتسبة بمنطقة من معتمدية من ولاية وأن هذه المنطقة مدرجة ضمن مناطق التنمية الجهوية المنصوص عليها بالأمر الحكومي عدد 389 لسنة 2017 المؤرخ في 9 مارس 2017 فإنها تنتفع بالإعفاء من الأداء على التكوين المهني

ومن المساهمة في صندوق النهوض بالمسكن لفائدة الأجراء والموظف على الأجور المدفوعة بعنوان شهر أفريل 2017 والأشهر الموالية.

هذا وبالنسبة إلى المبالغ التي تم دفعها بعنوان المعلوم المذكور فإنه يمكن طلب استرجاعها في أجل أقصاه ثلاث سنوات من التاريخ الذي أصبح فيه الأداء قابلا للإرجاع وتكون الأداءات المدفوعة خطأ قابلة للإرجاع ابتداء من تاريخ دفعها ويتعين على المطالب بالأداء تقديم مطلب كتابي معمل لاسترجاع الأداء المدفوع بدون موجب إلى رئيس المركز الجهوي لمراقبة الأداءات الراجع له بالنظر.

وتقبلوا، سيدي، فائق عبارات التقدير والاحترام.

والسلام
عن وزير المالية وبتفويض منه

المدير العام
للدراية، التشريع الجهوي
الإمضاء: سهام بوغديري تمصية